Algerian Journal of Human and Social Sciences
المجلة الجزائرية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
ISSN : 2588-1558 / EISSN : 2710-8635

المجلد: 05/العدد: 01
(جوان 2021) ص: 06-26

نظرية التوازن المتقطع: نحو تفسير جديد لظاهرة الاستقرار والتغيير في صنع السياسات العامة

Punctuated Equilibrium Theory: Towards a new interpretation of the phenomenon of stability and change in public policy making

حمودي عبد المؤمن [1] *
Hammoudi Abdelmoumene
[1] جامعة قسنطينة3 – صالح بوبنيدر (الجزائر)
abdelmoumene.hammoudi@univ-constantine3.dz

تاريخ الإرسال: 2021/04/25 **تاريخ القبول: 2021/05/26** **تاريخ النشر: 2021/06/10**

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على نظرية التوازن المتقطع وهي من النظريات الجديدة في حقل السياسة العامة طورت عام 1993م في الولايات المتحدة الأمريكية، وكان الغرض الأساسي من هذه النظرية الجديدة هو تقديم تفسير أكثر ملاءمة لظاهرة الاستقرار والتغيير في صنع السياسة العامة. وقد توصلت الدراسة إلى أن نظرية التوازن المتقطع قدمت إطار مفاهيمي وتحليلي هام تم تطبيقه عالميا في عدد كبير من الدراسات والأبحاث، والتي توصلت إلى نتائج مهمة حول تفسير ظاهرة الإستقرار والتغيير في صنع السياسات العامة،لكن كغيرها من النظريات تعاني هذه النظرية من عدة عيوب ما يجعلها في حاجة إلى مراجعة مستمرة.

الكلمات المفتاحية: النظرية، التوازن المتقطع، السياسة العامة.

Abstract :

This study aims to shed light on the 'Punctuated Equilibrium Theory', which is one of the new theories in the field of public policy. Developed in 1993 in the United State Of America, the central purpose of the new theory was to provide a more adequate explanation of the phenomenon of stability and change in public policymaking. The study concluded that the "Punctuated Equilibrium Theory" provided an important conceptual and analytical framework that has been applied globally in a large number of studies and research and highlighted important findings and new avenues of research regarding the interpretation of the phenomenon of stability and change in public policymaking. However, like other theories, this theory still suffers from several defects and needs further reviews.

Key words: Theory, Punctuated Equilibrium, Public policy.

* المؤلف المرسل.

1. مقدمة:

تعتبر نظرية التوازن المتقطع التي طورها الباحثان بريان جونز Bryan D. Jones و فرانك بوغارتنر .Frank R Baumgartner من النظريات المعروفة في أدبيات السياسات العامة منذ ظهورها عام 1993م في أمريكا وقد كان طموح واضعيها هو المساهمة في تطوير نظرية علمية قادرة على تقديم تفسير لظاهرة الاستقرار والتغيير في صنع السياسات العامة.

ضمن هذا الإطار تأتي هذه الدراسة لاختبار هذه النظرية من خلال الإجابة على الإشكالية الآتية: ما مدى إسهام نظرية التوازن المتقطع في تفسير ظاهرة الاستقرار والتغيير في صنع السياسات العامة؟

كما يمكن طرح التساؤلات الآتية: ما هي المفاهيم والمرتكزات والفرضيات التي تقوم عليها النظرية؟ ما هي فوائد وحدود هذه النظرية ؟أي تفسير تقدمه هذه النظرية لظاهرة الاستقرار والتغيير في صنع السياسات العامة؟

ولمعالجة الإشكالية والأسئلة المرتبطة بها، قسمنا الدراسة إلى العناصر البحثية التالية:

- أسباب وضع النظرية.
- المفاهيم الأساسية لنظرية التوازن المتقطع.
- مرتكزات نظرية التوازن المتقطع.
- الفرضية التي تقوم عليها النظرية.
- تفسير الاستقرار والتغيير في السياسات العامة.
- تطبيقات نظرية التوازن المتقطع.
- تقييم نظرية التوازن المتقطع.

2. أسباب وضع نظرية التوازن المتقطع:

تم بلورة نظرية التوازن المتقطع من طرف جونز وبوغارتنر وهذا في كتابهما "**جداول الأعمال وعدم الاستقرار في السياسة الأمريكية** " Agendas and Instability in American Politics" الصادر عام 1993م، والنظرية في الأصل مقتبسة من العلوم الطبيعية حيث

استلهم الباحثان مصطلح "**التوازن المتقطع**" لوصف التحولات التي تحدث بدلا من التطور التدريجي في التطور الطبيعي للكائنات العضوية، وهو ما حاول الباحثان تطبيقه في فهم عملية صنع السياسات العامة، وهذا من خلال تصميم نظرية التوازن المتقطع لتفسير ظاهرة الاستقرار ثم التغيير التدريجي ثم التغيير الكبير في صنع السياسات العامة[1].

وقد ساهمت عدة أسباب في بلورة النظرية وحسب جونز وبوغارتنر فهي تتمثل في الآتي[2]:

-السبب الرئيسي في وضع النظرية هو اعتراض الباحثان على وجهة النظر الخطية السائدة في السياسة العامة في محاولة فهم تطور السياسات العامة حيث حاول الباحثان التشكيك في هذه الفكرة بأن السياسات العامة تتطور دائما بطريقة منتظمة وتدريجية .

- يمثل الاستقرار والتغيير عنصرين مهمين في عملية السياسة العامة وقد تم تصميم معظم نماذج ونظريات السياسة العامة لتوضيح وشرح وتفسير إما الاستقرار أو التغيير في السياسة العامة، أما النظرية التي قاما بتطويرها الباحثان فهي تشمل العنصرين معا.

- جاءت هذه النظرية لتقديم شرح بسيط لعملية صنع السياسات العامة التي تمتاز بالاستقرار أحيانا، وتعرف أحيانا تغييرات واسعة.

-عارض الباحثان وجهة النظر القائلة بأن التغيير في صنع السياسات العامة يتم عبر الانتخابات التي تعبر عن تغييرات في التفضيلات لصانعي السياسات، فالتغيير قد يحدث بدون انتخابات والانتخابات ليس لها دور كبير في تحديد أولويات قضايا السياسة[3].

إلى جانب ما تقدم تضيف ايفنجيلي بتريدو Evangelia Petridou أسباب أخرى وهي[4]:

-تم بلورة هذه النظرية للإجابة على السؤال الرئيسي هو كيف يضع صناع السياسة الأولوية للقضايا التي يواجهونها بناءً على تدفق المعلومات التي يتلقونها والمعالجة التي يقومون بها أي أن النظرية تركز على التخصيص الجماعي للانتباه إلى جوانب مختلفة من عملية صنع السياسة، وكيف يمكن أن تحدث التحولات في الاهتمام تغييرات في صنع السياسات.

-تم بلورة وتطوير هذه النظرية نتيجة القيود التي تفرضها العقلانية الشاملة فصناع السياسة لا يمكنهم النظر في جميع القضايا في جميع الأوقات كما لا يمكنهم امتلاك كل المعلومات.

- محدودية النماذج التسلسلية السائدة في حقل السياسة في تفسير صنع السياسات العامة .

3. المفاهيم الأساسية لنظرية التوازن المتقطع:

طور الباحثان مجموعة من المفاهيم الأساسية المكونة للنظرية وهي تشمل الأتي :

1.3 صورة السياسة Policy Image : يعتبر مصطلح أساسي في هذه النظرية وهي تتعلق بالكيفية التي يتم بمقتضاها فهم السياسة ومناقشتها من قبل الجهات الفاعلة المشاركة في عملية صنع السياسات[5]، وبالتالي فإن صورة السياسة مهمة في إصدار تعريف للقضايا أو إعادة تعريفها في صنع السياسات العامة وكذلك في تحديد طبيعة العمليات التي تتبع ذلك.

وقد فرق الباحثان جونز وبوغارتنر بين صورة السياسة الإيجابية وصورة السياسة السلبية حيث تعمل الصورة الأولى على حماية النظام السياسي الفرعي الذي صنعها و الذي يعمل بدوره على تعزيزها بالحقائق الإيجابية للحفاظ على استقرارها وإستمراريتها، أما الحقائق السلبية التي تدعم صورة السياسة السلبية للمنافسين فهو يحاول منعها بشتى الطرق[6].

كما ربط جونز وبوغارتنر بين صورة السياسة واحتكار السياسة الذي يعني "احتكار التفاهمات السياسية"،أو قدرة مجموعات معينة على الحفاظ على الصورة الإيجابية المسيطرة لمشكلة السياسة ويتطلب الحفاظ على هذا الاحتكار التزامًا مشتركًا بنفس الصورة السياسية مع القدرة على استبعاد المجموعات الأخرى المنافسة بصورة مغايرة[7]،فكلما كانت هناك صورة سياسية إيجابية يوجد معها احتكار للسياسة والعكس صحيح كلما رفعت صورة أخرى مغايرة تنهار الصورة القديمة وينهار معها احتكار السياسة القائم وقد استخدم الباحثان مثال جيد للتوضيح هذه العلاقة فعندما ارتبطت صورة الطاقة النووية المدنية بالتقدم الاقتصادي والخبرة التقنية في أمريكا،كان رسم سياساتها بمثابة احتكار للسياسة، وعندما رفع المعارضون صور الخطر والتدهور البيئي، بدأ احتكار السياسة النووية ينهار[8].

وفي ضوء ما تقدم فإن نظرية التوازن المتقطع كما يرى الباحث ويل جنغز Will Jennings وزملائه تؤكد على أن السياسة العامة تتغير بسبب حدوث توافق بين انهيار في احتكار السياسة القائم من ناحية و تغيير في صورة السياسة أو "إطار القضية" أو "تعريف المشكلة[9] من ناحية أخرى.

2.3 الأماكن المؤسساتية Institutional Venues: يعتبر ثاني مصطلح في هذه النظرية ويعرفه الباحثان جونز وبوغارتنر بقولهما:"مؤسسات أو مجموعات في المجتمع لديها السلطة لإتخاذ القرارات"[10] ولكن لا توجد هناك قواعد تحدد هذه الأماكن، فمثلا في النظام السياسي الأمريكي لا يمنح السلطة الحصرية للمؤسسات في مجال معين وهذا ما يسمح بمنح فرص كبيرة لظهور هذه الأماكن فمثلا قضية الإسكان ليست حكرا على وكالة محددة أو مؤسسة محددة حيث تتدخل اللجان البرلمانية أو الهيئات العامة الإقليمية أو البلدية وحتى الحكومة الفيدرالية في مجال الإسكان[11].

وهناك ارتباط قوي بين أماكن السياسة والصورة السياسية، فهما يعززان بعضهما البعض فأي تغيير في صورة السياسة الإيجابية القائمة يؤدي بالضرورة إلى تغيير في أماكن السياسة وبالتالي فإن بقاء الأنظمة السياسية الفرعية القائمة ترتبط بالصورة السياسية الإيجابية والأماكن السياسية المؤيدة لها وأي تغيير لهما يؤدي إلى انهيارهما معا.

3.3 تخصيص الاهتمام Attention Allocation: يعتبر ثالث مفهوم أساسي في النظرية وهو يستند إلى مفهوم العقلانية المحدودة، أي أن صناع السياسة العامة لديهم موارد محدودة وهذه الندرة في الموارد،تجعل تخصيص الاهتمام يصبح حاسما عندما يتعلق الأمر بالتغيير في السياسة العامة. أي أن كيفية قيام نظام صنع السياسات بتوجيه الانتباه إلى المشكلة هو عنصر حاسم في التعرف على المشكلة والإجراءات اللاحقة في عملية صنع السياسة العامة وكذلك الترتيبات المؤساساتية المسؤولة عن صنع السياسات العامة[12]، وبعبارة أخرى تركز هذه النظرية على التخصيص الجماعي للانتباه إلى جوانب متباينة من عملية صنع

السياسات العامة، وكيف يمكن للتحولات في الانتباه أن تساهم في توليد تغييرات في صنع السياسات العامة،حيث يجادل الباحثان جونز وبوغارتنر بأن التغييرات الفردية والجماعية في القرار، بما في ذلك انعكاسات الاختيار، لا تنبع في الواقع من التقلبات السريعة للأفضليات، بل تنبع من التحولات في الانتباه[13].

وقد أوضح الباحثان جونز وبوغارتنر أن صناع القرار هم سجناء لمدى اهتمامهم المحدود (لديهم موارد معرفية محدودة ومؤقتة)، وأن مفتاح توزيع الاهتمام لديهم هو العاطفة، وهي المسؤولة عن التحولات السريعة في تركيز الاهتمام بصنع السياسات العامة، وعملية الانتباه هذه لها عواقب وخيمة على صنع السياسات العامة، وخاصة في كيفية إعطاء النظام السياسي الأولوية للمشاكل والقضايا السياسية في جدول الأعمال الحكومي[14].

4.3 قوى المقاومة Forces of Resistance: تتميز النظم السياسية حسب جونز وبوغارتنر مثل العديد من النظم الاجتماعية الأخرى، بما يطلقان عليه "قوى المقاومة" أو "الاحتكاك"، وهي التي تحول دون إحداث تغييرات في صنع السياسات العامة، وهي تشمل:

– الاحتكاك المعرفي : وهي قيود إدراكية بشرية ناجمة عن موارد معرفية محدودة ومؤقتة وهذه القيود توفر استقرار السلوك صانع القرار في عالم معقد وتعمل بدورها ضد التغيير[15].

– قوى المقاومة المؤسساتية أو ما يعرف بالاحتكاك المؤسساتي تشير إلى القواعد المؤسساتية للنظم السياسية والتي قد تعيق بشكل خطير تغيير السياسات،حيث تعمل هذه القواعد على خلق عتبات للتغيير، حيث تكون غالبا مصممة بطريقة تمنع صنع السياسات العامة من أن تصبح متغيرة ومتقلبة للغاية وهي تشمل التصاميم الدستورية لفصل السلطات وقواعد الإجماع أو النسب المحددة للتصويت على القوانين مثل شرط توفر الأغلبية[16].

وقد شرح جونز وبوغارتنر هذا المصطلح من خلال إعطاء عدة أمثلة ففي النظام السياسي الأمريكي حيث يمكن للحكومة صنع السياسات العامة عندما يتم تجميع الأغلبية العظمى للأصوات أما في الأنظمة البرلمانية الديمقراطية،وخاصة تلك ذات النظم الانتخابية النسبية ، فإنها قد تكون مقيدة بالتحالفات الحاكمة المتعددة الأحزاب[17].

4. مرتكزات نظرية التوازن المتقطع:

تقوم نظرية التوازن المتقطع على مرتكزات أساسية تتمثل في الأتي:

1.4 العقلانية المحدودة Bounded Rationality: تقوم النظرية على مرتكز أساسي أول وهو "العقلانية المحدودة" وهو النقيض لـ "العقلانية المطلقة"، وحسب هربرت فإن مصطلح العقلانية غير المحدودة تنطلق أن صانع القرار لديه معارف ومعلومات كاملة ،يعرف كل البدائل المتاحة للاختيار،يمكن أن يحسب القيمة المتوقعة المرتبطة بكل بديل و يختار صانع القرار البديل الذي يزيد من الفائدة المتوقعة[18].

وقد انتقد سيمون مصطلح " العقلانية غير المحدودة " الذي كان سائدا من منطلق أن السلوك البشري الحقيقي تحكمه عدة اعتبارات منها عدم اكتمال المعلومات وصعوبة توقع الإجراءات المستقبلية وكذا ندرة المعرفة بجميع السلوكيات البشرية الممكنة[19].

وقد طرح سيمون في مقابل " العقلانية غير المحدودة " مصطلح "العقلانية المحدودة" وهي العقلانية التي تتفق في رأيه مع المعرفة الفعلية لسلوك الاختيار البشري ،حيث يفترض أن صانع القرار يجب أن يبحث عن البدائل ،لكن لديه معرفة غير مكتملة وغير دقيقة بشكل كبير حول عواقب الإجراءات، ويختار الإجراءات المتوقعة أن تكون مرضية بمعنى تحقيق الأهداف مع تلبية القيود التي يعاني منها الأفراد معرفية إدراكية...إلخ[20].

إن هذا التحليل للعقلانية المحدودة استفاد منه جونز وبوغارتنر في تحليل دور الفاعلين في صنع السياسات العامة للتأكيد على أن لديهم قدرات معالجة المعلومات محدودة، وبالتالي هذا ما يجعلهم يركزون على عدد صغير من القضايا في وقت واحد[21]، وهذا ما يعرف "بالمعالجة التسلسلية" أي التعامل مع القضايا الواحدة تلوى الأخرى.

وقد استفاد جونز وبوغارتنر من هذا التحليل أيضا للتأكيد بأن الأنظمة السياسية لا يمكنها معاجلة القضايا في آن واحد لذا طورت الأنظمة السياسية شكل من أشكال النظم

السياسية الفرعية كآلية تسمح للنظام السياسي بالانخراط في "المعالجة المتوازية". حيث يتم التعامل مع آلاف القضايا في وقت واحد بالتوازي داخل مجتمعات الخبراء الخاصة بهم[22].

2.4طبيعة المؤسسات الحكومية The nature Of Gouvernement Institutions: تستند النظرية على مرتكز ثاني وهو طبيعة المؤسسات الحكومية حيث يشير جونز وبوغارتنر إلى الارتباط القوي الموجود بين نوع الأنظمة السياسية و صنع السياسات العامة حيث يتم استبعاد الأنظمة السياسية المغلقة التي لا تتوفر على التعددية السياسية والحزبية والإعلامية من التحليل، وفي مقابل ذلك يؤكد الباحثان على أن نظرية التوازن المتقطع مناسبة بشكل خاص للديمقراطيات المفتوحة نسبيًا التي تقوم على التعددية السياسية والحزبية،والتي تسمح بقيام النظم السياسية الفرعية كما هو الحال في الأنظمة الفيدرالية مثل النظام السياسي في أمريكا هي المعنية بالدراسة وهي التي تتوافق مع النظرية[23].

وقد أكد جونز وبوغارتنر أن الحكومات في العصر الحالي تتحمل عدد هائل من المسؤوليات ، كما تواجه مشكلات متنوعة تبحث عن مكان لها في جدول الأعمال. وبالنظر لعجز الحكومات عن مواجهة كل القضايا في نفس الوقت ،فقد تم تقسيم المناقشات حول القضايا السياسية إلى عدد من القضايا الموجهة نحو النظم السياسية الفرعية التي تعمل خارج دائرة الضوء في السياسة الكلية للنظام السياسي الكلي وبالتالي في تحليل الباحثان هناك نوعين من الأنظمة السياسية النظام السياسي الكلي والنظام السياسي الفرعي[24].

1.2.4 النظام السياسي الكلي: يقصد به لنظام الرسمي القائم وهو يتكون من صناع القرار الرسميين، أي أولئك الذين يمكنهم التأثير على السياسة وإحداث تغييرات مفاجئة ويشمل ذلك مثلا في النظام السياسي الأمريكي السلطة التنفيذية (دور الرئيس والوزراء) وكذلك السلطة التشريعية(دور الكونغرس)[25]، ويرتبط مفهوم النظام السياسي الكلي بمفهومين آخرين وهما المعالجة التسلسلية والتغذية الراجعة الإيجابية.

-**المعالجة التسلسلية:** يتخذ فواعل السياسة العامة القرارات في بيئة غنية بالمعلومات لكن بسبب القيود المعرفية والمؤسسية التي سبق وأشرنا لها، لا يمكن للفواعل تكريس الاهتمام للعديد من القضايا السياسية في آن واحد، وهي ظاهرة يطلق عليها الباحثان اسم "المعالجة التسلسلية "وهي ترتبط في رأيهما بالقضايا السياسة البارزة على المستويات العليا، أي السياسية الكلية للحكومة[26]، وحسب الباحثان في الولايات المتحدة الأمريكية، المؤسسات السياسية الكبرى للكونغرس والرئاسة العامة تشكل معالجة تسلسلية حكومية حيث يتم النظر في القضايا البارزة مرارًا وتكرارا مع ما يترتب عن ذلك من قرارات.

-**التغذية الراجعة الإيجابية:** ترتبط بالتغيير فعندما تصل القضايا إلى جدول الأعمال في السياسة الكلية للنظام السياسي الكلي، تبدأ التغييرات الصغيرة في الظروف الموضوعية تحدث والتي يمكن أن تتسبب بتغييرات كبيرة في السياسة، وهنا يكون النظام خاضع لعملية ردود فعل إيجابية وهي ردود تساعد على التغلب على الجمود وخلق تغييرات جذرية في صنع السياسات العامة[27]، بعبارة أخرى قوى زعزعة الاستقرار والجمود تحكمها عمليات التغذية المرتدة الإيجابية على مستوى النظام الرسمي الكلي .

2.2.4 النظام السياسي الفرعي: الأنظمة السياسية الفرعية أساسية في تحليل جونز و بوغارتنر ففي الولايات المتحدة الأمريكية هذه الأنظمة كثيرة وهي تتكون عادة من عدد من الجهات الفاعلة المعنية،ويطلق عليها مثلثات حديدية أو منافذ إصدار أو أنظمة فرعية للسياسات أو شبكات إصدار(إعادة صياغة)[28] .وهذه الأنظمة الفرعية هي المسؤولة عن بناء صورة السياسة، وإنتاج فكرة قوية تربط القيم بالصورة ويمكن توصيلها بطريقة بسيطة وجاذبية للجمهور.

والخاصية الرئيسية البارزة التي تميز الأنظمة السياسية الفرعية هي استقرارها، أي تميل الجهات الفاعلة في هذا المستوى لاتخاذ قرارات تدريجية فقط، نظرا لوجود القليل من التكلفة والعائد للجهات الفاعلة السياسية،مع تغييرات بطيئة وتدريجية ومتزايدة.

كما ترتبط هذه الأنظمة السياسية الفرعية كما سبق وأشرنا باحتكارات السياسة التي تعمل بدورها بشكل منهجي ورئيسي في مواجهة الضغوط من أجل التغيير وهي مهمة في توليد نتائج سياسية مستقرة لفترات طويلة جدا من الزمن.

التغذية السلبية المرتدة : هي محاولة النظام السياسي الفرعي خنق كل التحركات المضادة والمطالبة بالتغيير من خلال الحفاظ على الصورة السياسية القائمة وسياسة احتكارها[29]، وهذا ما يساعد بدوره في حدوث تغييرات تدريجية وبعبارة أخرى فإن التغذية السلبية القوية يمكن أن تعمل،وحسب جونز وبوغارتنر تعمل تأثيرات التغذية الراجعة السلبية كمكابح ضد أي تغيير سريع في صنع السياسات العامة [30].

المعالجة المتوازية :وجود النظم السياسية الفرعية حسب جونز وبوغارتنر كما سبق وأشرنا هو كآلية تسمح للنظام السياسي الكلي بالانخراط في المعالجة المتوازية للمشاكل، وتسمح هذه المعالجة للنظام السياسي الكلي بالتعامل مع العديد من القضايا في نفس الوقت، ولكنها أيضًا تعمل بطبيعتها ضد التقلبات والتغييرات الكبيرة في السياسة العامة[31].

5. الفرضية التي تقوم عليها النظرية:

تعتبر نظرية التوازن المتقطع من النظريات المهمة في السياسة العامة وهدفها الأساسي هو محاولة تقديم تفسير علمي مزدوج لعنصرين أساسيين في السياسة العامة، وهما ظاهرة الاستقرار والتغيير من خلال معرفة سبب انتقال صنع السياسات العامة من فترات الاستقرار إلى فترات التغيير الحاد ،ثم العودة إلى الاستقرار مرة أخرى. ويرتبط هذا الانتقال حسب جونز وبوغارتنر بكيفية قيام الأنظمة السياسية بمعالجة المعلومات في إنتاج السياسات العامة[32].

بمعنى لا يمكننا فهم الحكومة وكيف تعمل دون فهم كيفية معالجة المعلومات، لذا حسب الباحثان هذه النظرية هي في الأصل نظرية لمعالجة المعلومات التنظيمية من منطلق أن الحكومات هي منظمات معقدة،وتعمل على تدفق المعلومات في إنتاج السياسات العامة، وفي هذه الحالة يرى الباحثان أن الطريقة التي تتكيف بها السياسة العامة مع هذه التدفقات المعلوماتية تحدد مدى اندفاعات النشاط في النظام السياسي (الاستقرار أو التغيير)[33].

وقد عرف جونز وبوغارتتر عملية معالجة المعلومات على أنها جمع وتجميع وتفسير و إعطاء الأولوية للإشارات من البيئة، حيث تشير الإشارة ببساطة إلى بعض التغيير القابل للاكتشاف فيما هو موجود و يحدث و تتميز جميع الإشارات حسب الباحثان بعدم اليقين والغموض[34]، أما عن مصدر المعلومات المتعلقة بمسائل السياسة، فهي تأتي من مجموعات المصالح ومراكز الفكر والأحزاب السياسية والوكالات ولجان الكونغرس..الخ.

ضمن هذا السياق وضع جونز وبوغارتتر فرضية أساسية، حيث تشير فرضية علامات الترقيم العامة إلى أن معالجة المعلومات غير متناسبة (غير متكافئة) أي أن عملية صنع السياسات العامة تتناوب بين فترات عدم التفاعل مع التغيرات، في تدفق المعلومات الواردة إلى نظام صنع السياسات من البيئة وردود الفعل عليه. قد ينشأ رد الفعل هذا من حدث حيوي وهام أو من تراكم المشاكل على مدى فترات زمنية أطول، في كلتا الحالتين فإن كيفية قيام نظام صنع السياسات بتوجيه الانتباه إلى المشكلة هو عنصر حاسم في التعرف على المشكلة والإجراءات اللاحقة في السياسة، وكذلك الترتيبات المؤساساتية المسؤولة عن صنع السياسات العامة[35].

6. تفسير الإستقرار والتغيير في السياسات العامة:

تعتبر نظرية التوازن المتقطع من النظريات المهمة التي تقوم على فكرة أن السياسات العامة تتميز بفترات طويلة من الاستقرار ثم تليها فترات من التغيير السريع، وهذه النظرية تقدم طريقة جيدة لفهم كيف ولماذا يحدث الاستقرار والتغيير في صنع السياسات العامة.

1.6 الإستقرار: يعتبر الاستقرار عنصر أساسي في السياسات العامة، حسب النظرية فهو سمة من سمات صنع السياسات العامة في العديد من الدول والحكومات التي تحاول الحفاظ على الوضع الراهن من خلال احتكارها لطريقة تحديد القضايا واتخاذ القرارات، وينتج الاستقرار عن كيفية معالجة المعلومات الغير متناسبة (عدم التفاعل أو رد الفعل) يؤدي إلى فترات طويلة من الاستقرار تتخللها فترات من التغيير[36]، كما أن "احتكارات السياسة"

تساهم كما سبق وأشرنا في توليد نتائج سياسية مستقرة لفترات طويلة جدًا من الزمن، حيث تلعب الأفكار أو "الصور" والمؤسسات أو "الأماكن" دورًا حاسمًا في دعم احتكارات السياسة.

عوامل تعزز الاستقرار: هناك عدة عوامل تساهم في تعزيز الاستقرار تتمثل في الآتي[37]:

العقلانية المقيدة:وهي صعوبة تخصيص الانتباه من قبل صانع القرار.

قوى المقاومة: وهي القيود المعرفية والقيود المؤسساتية التي تقلل من التغيير.

التغذية الراجعة السلبية: وهي محاولات الأنظمة الفرعية السياسية خنق كل محاولة للتغيير.

2.6 التغيير: يعتبر التغيير عنصر أساسي في السياسات العامة وتحاول هذه النظرية تقديم تفسير له من خلال عملية تعزز بعضها بعضا تشمل الاهتمام المتزايد، وتحويل أو إعادة تعريف صور السياسة وتغيير مكان السياسة.

أسباب التغيير: يجادل جونز وبوغارتنر أن مصدر التغيير يقع خارج الأنظمة السياسية الفرعية فالتغيير الرئيسي يجب أن يأتي دائما من خارج الأنظمة السياسية الفرعية في شكل صدمات خارجية تؤدي إلى علامات الترقيم[38] ، بمعنى أن التغيير يحدث فقط عندما تكون الإشارات الإعلامية من العالم الخارجي قوية بشكل غير عادي، أو عندما تتراكم الإشارات بمرور الوقت للتغلب على الاحتكاك المعرفي والمؤسساتي، وفي مقابل ذلك فقد تم إهمال تأثير التغيير الذي يكون مصدره داخلي الذي يحدث أحيانا بسبب تراكم الضغط داخل النظام الفرعي دون ضغط خارجي .

شروط التغيير: هناك حسب جونز وبوغانتر عدة شروط ضرورية لحدوث التغيير وهي[39]:

- يتم تحديد القضية بشكل مختلف أو لفت الانتباه إلى أبعاد جديدة للقضية.
- إشراك ممثلين جدد مهتمين ومتحمسين للصورة الجديدة.
- تصبح القضية أكثر بروزاً وتحظى باهتمام إعلامي متزايد واهتمام عام أوسع.

العوامل المساعدة على التغيير:حسب جونز وبوغارتنر عندما يكون هناك حشد اهتمام لتغيير السياسة الجارية فإن تداخل الاختصاصات و المجال المفتوح للتعبئة والمؤسسات المنفصلة تعزز التغيير[40]، كما أن هناك عوامل مساعدة على ذلك وهي:

-مشاركة جهات فاعلة جديدة في مجال سياسة جديدة.

- تصبح القضية أكثر بروزًا وتتلقى تصعيدا قويا من وسائل الإعلام واهتمام الجمهور.

آليات التغيير:هناك آليتان رئيسيتان لشرح تغيير السياسة هما[41]:

تأطير السياسات: يعتبر آلية أساسية للتغيير حيث أن إعادة صياغة الصورة أمر أساسي لتغيير السياسات العامة حيث يسعى صانعي السياسات أولاً إلى إعادة صياغة قضية ما من أجل تبرير استخدام مكان جديد وتسهيل الانتقال من مكان إلى آخر، إن ظهور القضية باعتبارها قضية "جديدة" (أو قضية خطيرة حديثًا) قد تعني أن القضية السابقة والحلول المختارة لها لم تنجح، أو ربما حتى الفهم السابق لطبيعة القضية نفسها كانت خاطئة[42].

مكان التسوق: يعتبر من آليات التغيير حيث يستفيد رواد السياسة من بروز القضية لدفع التغيير في مجال معين من خلال تحويل صنع السياسة إلى مكان آخر، والهدف من تغيير المكان الذي يتم فيه اتخاذ القرارات السياسة هو الوصول إلى المداولات السياسية والتأثير على نتائج السياسة، ويتم تغيير المكان عبر العديد من الاستراتيجيات مثل تغيير مكان جلسات الاستماع للانشغالات الجديدة من المجال التنفيذي إلى المجال التشريعي أو العكس[43].

7. تطبيقات نظرية التوازن المتقطع :

عرفت نظرية التوازن المتقطع منذ ظهورها عام 1993م تطبيقا واسعا داخل أمريكا وخارجها خاصة في الإتحاد الأوروبي، وقد طبقت النظرية بشكل رئيسي في عدد كبير وهام من الدراسات والأبحاث، وسنحاول استعراض البعض منها كالأتي:

-دراسة غريان بوسكي Graeme Boushey تحت عنوان "نظرية التوازن المتقطع وانتشار الابتكارات" عام 2012، التي اهتمت بدراسة فكرة انتشار ابتكارات السياسة العامة في أمريكا وجادل الباحث في هذه الدراسة بأن النظرية توفر إطار موحد لفهم ثلاث آليات تؤدي إلى

نشر الابتكارات في أمريكا وهي سياسة تدريجية، الانتشار السريع، نشر السياسات بشكل فوري.

وقد توصل الباحث إلى أن نتائج دراسته تتوافق مع النظرية حيث أبرز أن الاختلاف في تفسير سرعة ونطاق الانتشار للسياسات بالتخصيص غير المتناسب من الاهتمام السياسي عبر مؤسسات صنع السياسات العامة في أمريكا ،كما أن تركيز اهتمام صنع السياسات بشكل مباشر على مجال معين من القضايا، يمكن أن يحدث تغيير في السياسة كما أن التفاعل بين صورة السياسة والمكان المؤسسي أمر أساسي لفهم ديناميات نشر السياسة.

-دراسة جوانا كهلمان Johanna Kuhlmann وجريو فان دير هيجدن Jeroen Van der Heijden ما هو معروف عن نظرية التوازن المتقطع؟ وماذا يمكن أن تخبرنا عن بناء المعرفة والتحقق منها وتكرارها في علوم السياسة؟ "عام 2018 تطرقت الدارسة إلى الكيفية التي تم بها تطبيق النظرية في الدراسات التي اهتمت بدراسة التغيير في السياسات العامة وهذا بالاعتماد على منهجية لجمع الأدلة من الأدبيات التجريبية بالتركيز على الانتشار الجغرافي والسياسي لدراسات النظرية، والاستكشاف والاستجواب حول كيفية تطبيق المفاهيم الأساسية للنظرية في التحليلات التجريبية، وأخيرًا تقييم النظرية عند تطبيقها على الظواهر التجريبية ووجدت الدراسة أن الدراسات التي اعتمدت على النظرية قد ساهمت في معرفتنا بحالات معينة، ولكن في كثير من الأحيان تم تطبيق النظرية بطريقة انتقائية.

-دراسة الباحثة شارلوت برنس وزملائها تحت عنوان "شرح تغيير السياسة في الإتحاد الأوروبي : الإصلاح المالي بعد الأزمة" عام 2017م، حيث حاولت هذه الدراسة شرح تغيير السياسة في الاتحاد الأوروبي بعد الأزمات المالية والاقتصادية لعام 2008 حيث تم اختبار النظرية في فهم تأثير الأزمات الخارجية في إحداث التغيير في سياسات التنظيم المالي والخصخصة، وحسب نتائج الدراسة فإن النظرية مهمة في تفسير التغيير لكن هناك إقرار بالحاجة إلى مزيد من الدراسات حول التغيير المحدود للسياسة العامة.

-دراسة الباحثين فرانك بوغارتنر Frank R. Baumgartner وزملائه تحت عنوان" التوزان المتقطع في عملية وضع الميزانية الفرنسية" المنشورة عام 2006م، ناقش الباحثين في هذه الدراسة استخدام البيانات المتوفرة منذ عام 1820 عن الموازنة الفرنسية في اختبار نظرية

التوازن المتقطع خاصة فيما يتعلق بقوى المقاومة أو الاحتكاك المعرفية والمؤسساتية التي تلعب دور مهم حسب النظرية في مقاومة التغيير، وحسب الباحثين توفر نتائج الدراسة التي تمت منذ عام 1820 وعبر جميع الفترات التاريخية دعما قويا للنظرية[44].

- دراسة ويل جنغز Will Jennings وزملائه " الذعر الأخلاقي والتوازن المتقطع في الأماكن السياسية العامة: تحليل لسياسة العدالة الجنائية جدول الأعمال في بريطاني"، عام 2017 م،حاولت الدراسة الإجابة على سؤال مركب وهو كيف ومتى يتم رفع القضايا على جدول الأعمال السياسي وكيف يؤثر ذلك في تغيير السياسات العامة، وفي اختبار لهذه النظرية، قام الباحثين بتقييم العوامل وراء صعود الجريمة على أجندة السياسة العامة في بريطانيا بين 1960 و2010 وذلك بالاعتماد على مزيج هام من البيانات النوعية والكمية.

وقد توصلت الدارسة إلى عدة نتائج أهمها أن نظرية التوازن المتقطع مفيدة للغاية في دراسة سياسة الجريمة والعقاب في بريطانيا من خلال الإطار المفاهيمي والتحليلي الذي قدمته مثل إعادة تأطير القضايا الذي يجلب انتباه واسع والذي يرافقه بدوره تغيير في أماكن السياسة العامة وكيف يؤثر ذلك كله في إحداث تغيير في السياسات العامة[45] .

–دراسة ماقنيس لاندرغن Magnus Lundgren وزملائه "الاستقرار والتغيير في صنع السياسات الدولية: نهج التوازن المتقطع" عام 2018م تم تطبيق هذه النظرية في دراسة أنماط التغيير في صنع السياسات العامة في المنظمات الدولية من منطلق أن فهم الديناميكيات الأوسع لعملية صنع هذه السياسات لا يزال محدود وفي هذه الدارسة تم الاعتماد على النظرية لتطوير فرضيات حول ظاهرة الاستقرار والتغيير في توجه صنع السياسات العامة وذلك بفحص بيانات جديدة حول مخرجات السياسة لخمسة أهداف عامة للمنظمات الدولية بين 1980 و2015 ، ثم القيام بالتحليل الإحصائي للبيانات ومقارنة الرسوم التوضيحية.وقد سمحت هذه الدراسة بتقديم تفسير أفضل لظاهرة الاستقرار والتغيير في صنع السياسات العامة في المنظمات الدولية وأبرزت أهمية تطبيق النظرية.

–دراسة جونتان اندرو ستيوارت هونيغ Jonathan Andrew Stewart Honig ":نظرية التوازن المتقطع وسياسة مكافحة الإرهاب الأمريكية"، عام 2020م ناقشت هذه الدراسة كيفية تناسب النظرية مع سياسات مكافحة الإرهاب الأمريكية والتي كانت بطيئة في التكيف مع المشهد

الدولي المتغير لكن بعد أحداث 11 سبتمبر 2001م حدث تذبذب وتغيير سريع في هذه السياسات وفي رأي الباحث توفر النظرية إطارا جيدا لفهم هذه الظاهرة.

وقد توصل الباحث في ضوء هذه الدراسة إلى أنه على الرغم من تأكيد النظرية على أن التغييرات الرئيسية في السياسة تحدث في مكان ما في عالم صناعة السياسة الأمريكية في أي وقت معين، إلا أن ملاحظتها في العمل يمكن أن تكون صعبة إلى حد ما.

- دراسة ميشال م.امري Michelle M. Amri ودون دريمونDon Drummond تنقيط التوازن: تطبيق نظرية السياسة لـ COVID-19 عام 2020 تعالج الدراسة استجابة الأنظمة الصحية في مواجهة أزمة كوفيد19 من خلال تطبيق النظرية في تفسير صنع السياسات العامة من منطلق أن النظرية مفيدة وتقدم رؤية مغايرة للنظريات الأخرى، لمسألة الاستقرار والتغيير في السياسات العامة.وقد توصل الباحثان إلى التأكيد على أهمية النظرية في تفسير التغيير من خلال آليات إعادة تعريف القضايا ومكان التسوق والبحث عن جهات فاعلة جديدة.

8. تقييم نظرية التوازن المتقطع:

تعتبر نظرية التوازن المتقطع من النظريات المهمة في أدبيات السياسة، وقد اختلف الباحثين في تقييم هذه النظرية ومدى نجاحها، ويمكن استعراض بعض وجهات النظر كالأتي:

1.8الإيجابيات:

تتمتع النظرية بالعديد من الإيجابيات والفوائد حيث يجادل جونز وبوغارتنر بأن نظرية التوازن المتقطع نظرية مهمة للغاية مقارنة بالنظريات الأخرى من عدة جوانب أهمها[46]:

– النظرية مفيدة بما يكفي في رأيهما لاستخدامها من قبل العلماء والباحثين لفهم ودراسة مجموعة متنوعة من صنع السياسات العامة في الولايات المتحدة الأمريكية وخارجها.

– أثبتت النظرية قوتها التفسيرية بما يكفي لتحمل العديد من الاختبارات الكمية والنوعية الصارمة ،فقد طبقت في العشرات من الدراسات والأبحاث التي أكدت أهميتها.

– أنتجت النظرية نهجا جديدا لدراسة الاستقرار والتغيير في صنع السياسات العامة، وبالتالي هذه النظرية لا يمكن التحقق منها فحسب، بل تقترح مجالات جديدة للبحث.

إلى جانب الفوائد والمزايا التي تحدث عنها الباحثان هناك فوائد أخرى لهذه النظرية منها:

– حسب جان روسنو Jan Rosenow فإن هذه النظرية لها عدة فوائد أهمها[47]:

*تقدم النظرية مساهمة كبيرة في فهم ديناميات السياسة العامة.

*توفر النظرية أطر عمل متطورة لتحليل فهم وتفسير صنع السياسات العامة.

* تعتمد النظرية بشكل كبير على الأحداث الخارجية كمحرك رئيسي لتغيير السياسة العامة.

–حسب ماقنيس لاندرغن Magnus Lundgren وزملائه فإن للنظرية فوائد مهمة أهمها[48]:

*تنطبق نظرية التوازن المتقطع على مجال تجريبي أوسع مما كان يعتقد سابقًا .

*سمحت النظرية بفهم أن أنماط التغيير في المنظمات الدولية أكثر تعقيدًا مما هو متوقع.

*الاحتكاك المؤسساتي مهم لاستجابة المنظمات الدولية للمطالب والضغوط المختلفة.

*يشير تطبيق النظرية إلى طرق واعدة للبحث في المستقبل في صنع السياسات الدولية.

2.8 العيوب :

تعرضت النظرية إلى عدة انتقادات، ومن أهم هذه الانتقادات الآتي:

–حسب الباحثان جوانا كهلمان Johanna Kuhlmann و جريو فان دير هيجدن Jeroen Van der Heijden في الدراسة التي سبق وأشرنا إليها تعاني هذه النظرية من عدة عيوب هي [49]:

* قدرة النظرية على تفسير صنع السياسات العامة في الأنظمة السياسية الأخرى غير أمريكا حيث تم ربط النظرية بشكل وثيق بالنظام السياسي الأمريكي

* لا تركز نظرية التوازن بما فيه الكفاية على دور القوة والتأثير في عملية صنع السياسات العامة، كما أن الفهم الآلي لتغيير صنع السياسات العامة كما تطرحه النظرية قد يتعارض مع أساسها لاتخاذ القرارات الإنسانية القائم على مفهوم العقلانية المحدودة.

*تركز النظرية على دور الهياكل الفدرالية في صنع السياسات العامة في الولايات المتحدة الأمريكية مع إهمالها النسبي لدور الأحزاب السياسية في صنع السياسات العامة.

* يؤكد الباحثان على وجود اختلافات منهجية في النظم السياسية الفرعية عندما يتعلق الأمر بتغيير السياسة ،بمعنى لا يمكن التعامل معها بنفس المنطق كوحدة واحدة.

–دراسة لوسي سماLucie Cerna تحت عنوان " طبيعة تغيير السياسات وتنفيذها :مراجعة المناهج النظرية المختلفة"[50] عام 2013 أبرزت عدة انتقادات منها:

* منهجية هذه النظرية غير واضحة فمن الصعب تفسير الاستقرار والتغيير في السياسات.

* تحديد كيفية حدوث علامات الترقيم متى وكيف أقل وضوحا في هذه النظرية.

* تعاني هذه النظرية من نفس التحديات والمشاكل المماثلة للنظريات والنماذج الأخرى.

– حسب الباحث جان روسنو Jan Rosenow فإن النظرية تعاني من عدة عيوب أهمها[51]:

* تأكيد النظرية بأن التغيير الرئيسي يجب أن يأتي دائما من خارج النظام الفرعي للسياسة.

* أشارت الأبحاث والدراسات أن النظرية تركز على جداول الأعمال وعلى المناقشات السياسية، ومع ذلك عند النظر إلى نتائج السياسة هناك أدلة قليلة تدعم النظرية.

9. خاتمة:

تعتبر نظرية التوازن المتقطع منذ ظهورها عام 1993م في أمريكا من النظريات المهمة في حقل السياسة العامة، وتكمن أهميتها مقارنة بالنظريات والنماذج المعروفة في أدبيات السياسة العامة في محاولة تقديمها تفسيرا لظاهرة الاستقرار والتغيير الذي تعرفه السياسات العامة.

وقد تمكن الباحثان **فرانك بوغارتنر وبريان جونز** من وضع وتطوير إطار مفاهيمي ونظري متكامل للنظرية (مفاهيم ومرتكزات وفرضية وآليات) سمح تطبيقها على نطاق واسع في الأبحاث والدراسات سواء في أمريكا أو خارجها من تحقيق بعض النتائج المهمة في تفسير الاستقرار والتغيير في السياسات العامة، لكن رغم ذلك النظرية كما أوضحنا في هذه الدراسة لا تزال في حاجة إلى تطوير مستمر لأنها تعاني من عدة عيوب ونقائص.

10 . الهوامش والمراجع:

[1] -Jan Rosenow, politics of change : energy efficiency policy in Britain and Germany, environment change institute, university of Oxford, 2013 p19.
[2] -James L. True Bryand D. Jones, Frank R. Baumgartner, Punctuated-Equilibrium Theory Explaining Stability and Change in Public Policymaking in: SABATIER, P. A. (Ed.). Theories of the policy process. 2. ed. Boulder, CO: Westview Press, 2007, p155
[3] - Bryan D. Jones, Frank R. Baumgartner, from there to here: to the general punctuation thesis to a theory of government information processing, the policy studies journal, vol.40,N1, 2012, p 5.
[4] - Evangelia Petridou ,Theories of the Policy Process: Contemporary Scholarship and Future Directions , The Policy Studies Journal, Vol. 42, No. S1, 2014,p p 19-20
[5] -Johana kuhlmann, Jeroen Van der Heijden what is known about punctuated equilibrium theory-and what does that tell us about the construction ,validation and replication of knowledge in the policy sciences ? Policy Research, February, 2018, p6.
[6]-Mathieu Masse-Jolicoeur ,An Introduction to Punctuated Equilibrium:A Model for Understanding Stability and Dramatic Change in Public Policies, National Collaboration Centre for Healthy Public Policy , QUÉBEC , CANADA, 2018, p3.
[7] - Jeroen K Joly, Friederike Richter, Punctuated equilibrium theory and foreign policy, in Brummer, Klaus and auteurs Foreign policy as public policy ? : promises and pitfalls Manchester, UK. : Manchester University Press, Britain, 2019 p43.
[8] - James L. True Bryan D. Jones, Frank R. Baumgartner, op.cit, p 162.
[9] -Will Jennings and others, Moral Panics and Punctuated Equilibrium in Public Policy: An Analysis of the Criminal Justice Policy Agenda in Britain, Policy Studies Journal, vol 48, N1, 2020,p2.
[10] - Johana kuhlmann, Jeroen Van der Heijden, op.cit. p7.
[11] - National Collaboration Centre for Healthy Public Policy, op cit,p2.
[12] - James L. True Bryan D. Jones, Frank R. Baumgartner, Punctuated-Equilibrium .., op.cit ,p 177.
[13] - Ibid, op.cit, p 164.
[14] - Bryan D.Jones, Frank R.Baugartner, from there to here: to the general punctuation ,op.cit, p7.
[15] - Ibid,p8.
[16] -Petya Alexandrova ,Marcello Carammia, Arco Timmemermans, Policy Punctuations and Issue Diversity on the European Council Agenda ,policy studies journal, volume 40 ,issue 1,2021, p72.
[17] - Bryan D.Jones , Frank R.Baugartner, op cit, p8.

[18] - Gustavo Barros, Herbert A. Simon and the concept of rationality: Boundaries and procedures**,** Brazilian Journal of Political Economy, vol. 30, no 3 (119), p460.
[19] - Matteo Cristofaro , Herbert Simon's bounded rationality: Its historical evolution in management and cross-fertilizing contribution, Journal of Management History, 2017 ,p4.
[20] - Gustavo Barros, op.cit, p460.
[21] - Charlotte Burns, Judith Clifton, Lucia Quaglia, Explaining policy change in the EU: financial reform after the crisis Journal of European Public Policy, Volume 25,5, 2018,p3.
[22] - Jeroen K Joly, *Friederike Richter*, op cit, p43.
[23] - James L. True Bryan D. Jones, Frank R. Baumgartner, Punctuated-Equilibrium .., op.cit. p173.
[24] -Ibid, p158.
[25] - Lia de Azevedo Almeida, Ricardo Corrêa Gomes, The process of public policy: literature review, theoretical reflections and suggestions for future research, Cad.EBAPE.BR vol.16 no.3 Rio de Janeiro , 2018, p450.
[26] - Peter Youngs, Sarah Galey, Moving Towards and Integrated Theory of Policy Networks: A Multi-Theoretical Approach for Examining State-Level Policy Change in U.S. Subsystems, Education Policy Center at Michigan State University, USA, 2014, p22
[27]Jonathan Andrew Stewart Honig, The Punctuated-Equilibrium Theory and U.S. Counterterrorism Policy , Journal of International Relations and Foreign Policy June 2020, Vol. 8, No 1, p2.
[28] - National Collaboration Centre for Healthy Public Policy, op.cit, p2.
[29] - Jonathan Andrew Stewart Honig, op.cit. p1.
[30]- Sally S. Cohen, Karen McKeown**,** Public Policy, Public Health, and Health Policy in Janice Mitchell Phillips, Barbara Holmes Damron**,** Cancer and Health Policy: Advancements and Opportunities, Oncology Nursing Society, USA, 2015, p29.
[31] - Jonathan Andrew Stewart Honig ,op cit ,p2.
[32]-James L. True Bryan D. Jones, Frank R. Baumgartner, The Politics of Attention How Government Prioritizes Problems, Forthcoming, University of Chicago Press, 2005, p3.
[33] - James L. True Bryan D. Jones, Frank R. Baumgartner, Punctuated-Equilibrium .. , op cit,p177.
[34] - Bryan D.Jones, Frank R. Baumgartner, The Politics of Attention How Government Prioritizes Problems,…op cit,p8.
[35] - James L. True Bryan D. Jones, Frank R. Baumgartner, Punctuated-Equilibrium .., op cit,p177.
[36]-Carsten Jensen, Policy Punctuations in Mature Welfare States, Journal of Public Policy 29(3), 2009, p290.

[37] - Peter Youngs, Sarah Galey, op cit, p24.
[38] - Jan Rosenow, op cit, p21.
[39]- Sarah Stachowiak, Pathways for CHANGE 6 Theories about How Policy Change Happens, Organizational Research Services, Seattle, USA, 2009, p4.
[40] - Jonathan Andrew Stewart Honig , op.cit ,p1.
[41] - Charlotte Burns, Judith Clifton and Lucia Quaglia ,op cit,p4.
[42] - Frank B. Baumgartner, Martial Foucault, Abel François. A Punctuated Equilibrium in French Budgeting Processes. Journal of European Public Policy, Taylor Francis, 2006, 13 (7), p1090.
[43] -Michael Howlett, The Policy Effects of Internationalization: A Subsystem Adjustment Analysis of Policy Change, Journal of Comparative Policy Analysis: Research and Practice 4, 2002, p37.
[44] - Frank B. Baumgartner, Martial Foucault, Abel François, op cit, pp1086-1087.
[45] -Will Jennings and others, op.cit, p 22.
[46] - James L. True Bryan D. Jones, Frank R. Baumgartner, Punctuated-Equilibrium .., p179.
[47] - Jan Rosenow, op.cit. pp22-23.
[48] - Magnus Lundgren, Theresa Squatrito, Jonas Tallberg, Stability and change in international policy-making: A punctuated equilibrium approach," The Review of International Organizations, Springer, vol. 13(4), 2018, p547.
[49] - Johana kuhlmann , Jeroen Van der Heijden ,op cit ,p8.
[50]-Lucie Cerna, The Nature of Policy Change and Implementation: A Review of Different Theoretical Approaches, Organization for Economic Cooperation and Development report 2013, p8.
[51] - Jan Rosenow ,op cit, p35.